Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 65, Part (1): 223-239
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.65.1.13

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)
E-ISSN: 3006-9149

The effect of unconditional accounting conservatism on financial reporting opacity: An empirical study a sample of Iraqi banks

Ayad Jumaah Khalaf*, Satam Salih Hussein
College of Administration and Economics/ Tikrit University

Keywords:
Unconditional conservatism, financial reports opacity, Iraqi banks.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 27 Dce. 2023
Accepted 28 Jan. 2024
Available online 31 Mar. 2024

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Ayad Jumaah Khalaf
College of Administration and Economics/University of Tikrit

Abstract: The research aims to test and analyze the relationship between unconditional accounting conservatism and financial reports opacity. The research dealt with a sample of (17) banks listed on the Iraq Stock Exchange for the period extending from the year (2013 to 2022), as the (Ryan & Beaver, 2000) in measuring unconditional conservatism, while the moving sum of the absolute value of optional entitlements was used to measure financial reports opacity, in addition to using some inferential and descriptive statistical methods using the statistical program (SPSS) to examine the significance of the relationship and influence between the research variables. The research reached a set of conclusions, the most important of which are: There is a significant effect of unconditional accounting conservatism on financial reports opacity. The research recommends the need to pay attention to establishing controls for disclosing information in the financial statements and reports in order to limit manipulation of profits and information asymmetry, and then reduce cases of financial reports opacity that are mainly caused by management Profits within the company, and developing financial reports by focusing on improving the level of disclosure and transparency so that these reports reflect the reality of the business.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 65, Part (1): 223-239
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.65.1.13

تأثير التحفظ المحاسبي غير المشروط على غموض التقارير المالية: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية

اياد جمعه خلف **سطم صالح حسين**
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة تكريت

المستخلص

يهدف البحث إلى اختبار وتحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي غير المشروط وغموض التقارير المالية، ولتحقيق هذا الهدف، تناول البحث عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وعددها (17) مصرفاً للفترة الممتدة من عام (2013 وحتى 2022) إذ تم استخدام نموذج (Ryan & Beaver, 2000) في قياس التحفظ غير المشروط، بينما استخدم في قياس غموض التقارير المالية المجموع المتحرك من القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية فضلاً عن استخدم بعض الأساليب الإحصائية الاستدلالية والوصفية بالبرنامج الإحصائي (SPSS) لفحص معنوية العلاقة والتأثير بين متغيرات البحث، توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي غير المشروط في غموض التقارير المالية، ويوصي البحث بضرورة الاهتمام بوضع ضوابط للإفصاح عن المعلومات في القوائم والتقارير المالية من أجل الحد من التلاعب في الأرباح وعدم تماثل المعلومات ومن ثم الحد من حالات غموض التقارير المالية التي يكون سببها الرئيس هو إدارة الأرباح داخل الشركة وتطوير التقارير المالية من خلال التركيز على تحسين مستوى الإفصاح والشفافية بها بحيث تعكس هذه التقارير حقيقة الأعمال.

الكلمات المفتاحية: التحفظ غير المشروط، غموض التقارير المالية، المصارف العراقية.

المقدمة

يعد إعداد تقارير مالية عالية الجودة من قبل إدارة الشركة أمراً ضرورياً، إلا أن العديد من الفضائح المالية حول العالم وتقلب أسعار السوق أثرت سلباً على ثقة المستثمرين ومع تداعيات الأزمة العالمية في عام 2008 ظهرت مشكلة غموض التقارير المالية التي تعتمد على فرضية أن ما تتخذه الإدارة من قرارات وما تتبعه من سياسات الإفصاح تستطيع أن تتحكم بواسطتها في المعلومات المحاسبية ومن ثم شفافية التقارير المالية، ويعتبر البعض غموض التقارير المالية نوعاً من التحايل أو التلاعب في المعلومات، ومن ناحية أخرى تعد شفافية التقارير المالية مهمة لرفاهية سوق رأس المال، لذا يلعب التحفظ المحاسبي غير المشروط دوراً مفيداً في مبادئ وممارسات المحاسبة كما يعد هذا التحفظ في ظل ظروف عدم التأكد سمة مرغوبة للقياس والتقييم المحاسبي ووسيلة لزيادة كفاءة التعاقدات مع الإدارة والحد من الممارسة الانتهازية للإدارة مما يؤدي إلى تأمين مصالح المساهمين وزيادة كفاءة سوق المال.

وتأسيساً على ما سبق، هناك مبررات عديدة وراء دراسة هذا الموضوع حالياً، أهمها الجدل الذي يدور حول غموض التقارير المالية التي تنتجها مفاهيم وأساليب القياس والافصاح التقليدية في البيئة العراقية، كما يعد كمحاولة لسد الفجوة البحثية من خلال تفسير علاقة التحفظ المحاسبي غير المشروط مع غموض التقارير المالية بسبب عدم وجود دراسة عربية أو اجنبية تناولت هذه العلاقة (على حد علم الباحثان)، ولغرض تحقيق ذلك سيتم تقسيم البحث على أربعة محاور، إذ خصص المحور الأول منه إلى الإطار المنهجي ودراسات سابقة، ثم يتناول المحور الثاني الإطار النظري

للبحث، في حين سيتناول المحور الثالث الجانب التطبيقي للبحث لغرض اختبار فرضيات العلاقة والتأثير بين المتغيرات، وأخيراً يظهر المحور الرابع أهم الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل إليها.

المحور الأول: منهجية البحث ودراسات سابقة

يعد المحور الأول قاعدة ننطلق منها لتحديد الجهود البحثية السابقة كونها تمثل مرتكزاً اساسياً لأفاق البحث الحالي بما يخلق حالة من التواصل العلمي والفكري المنظم وتجنب التكرار في تناول الإشكاليات الفكرية للبحث العلمي، كما تعد الجهود المعرفية السابقة نقطة انطلاق مهمة لتحديد منهجية البحث والسير في ضوئها للجانب النظري، وسيتضمن هذا المحور الآتي:

1-1 منهجية البحث: يهدف هذا الجانب إلى تحديد مشكلة البحث وبناء فرضياته ومن ثم تناول أهميته وأهدافه فضلاً عن توضيح منهج البحث، وكما يأتي:

1-1-1. مشكلة البحث: حظيت مشكلة غموض التقارير المالية باهتمام عميق ومتزايد من جانب مستخدمي التقارير المالية خاصةً بعد حدوث العديد من الأزمات المالية لبعض الشركات العالمية نتيجة سيطرة الجشع والمصالح الخاصة والضيقة للمديرين داخل الشركات الذي أدى إلى انخفاض مصداقية هذه التقارير وعدم كفايتها لاحتياجات المستخدمين، ومن ناحية أخرى فأن ممارسة التحفظ غير المشروط بطريقة مقبولة يعد أمر بالغ الأهمية في الحفاظ على شفافية ومصداقية هذه التقارير كونه يفرض على المحاسبين قيوداً عند إعداد التقارير، وفي البيئة العراقية لم تحظى مشكلة غموض التقارير المالية بالاهتمام الكاف وإن ممارسة التحفظ يعد أحد العوامل المؤثرة في غموض التقارير المالية، وفي ضوء ما سبق، يمكن تلخيص مشكلة البحث من خلال السؤال الآتي:

- هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتحفظ غير المشروط في غموض التقارير المالية للمصارف العراقية؟

1-1-2. فرضية البحث: بناءً على مشكلة البحث يمكن صياغة فرضية البحث والتي تمثل جواب على مشكلته، وهذه الفرضية هي:

H1. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتحفظ غير المشروط في غموض التقارير المالية للمصارف العراقية.

1-1-3. أهمية البحث: تنبع أهمية البحث في تناول أحد الموضوعات البحثية المهمة، من منطلق توفير فهم لغموض التقارير المالية وما يتبعها من نتائج سلبية تؤثر على المستخدمين، والتأثير الهام للتحفظ غير المشروط على الممارسات المحاسبية، فضلاً عن الأسلوب الكمي المعتمد في قياس متغيرات البحث (التحفظ غير المشروط، غموض التقارير المالية).

1-1-4. هدف البحث: يهدف البحث إلى عرض وتحليل مفهوم كل من التحفظ غير المشروط وغموض التقارير المالية، ومن ثم تحديد طبيعة العلاقة والتأثير بينهما في المصارف العراقية.

1-1-5. منهج البحث: اعتمد البحث على مجموعة من المصادر في الحصول على البيانات والمعلومات المناسبة في إعداد هذه البحث بشقيه النظري والتطبيقي، إذ اعتمد على المنهج الاستنباطي وما متوفر من الأدبيات المحاسبية المتعلقة بموضوع البحث لاسيما ما يتعلق منها بالجانب النظري وذلك من خلال الرسائل والاطاريح الجامعية وبحوث ومؤتمرات علمية وكتب ومقالات وأبحاث من المواقع الالكترونية العربية والأجنبية، في حين اعتمد المنهج الاستقرائي في جمع بيانات الجانب التطبيقي من خلال البيانات والمعلومات الخاصة بعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق

للأوراق المالية لمدة (10) اعوام للفترة الممتدة من (2013-2022) وبواقع (10) مشاهدات لكل مصرف من المصارف وبمحصلة نهائية مجموعها (170) مشاهدة.

2-1. الدراسات السابقة: يستعرض هذا الجانب بعض الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات البحث والعلاقة بينهما، فضلاً عن بيان إسهام البحث الحالي وكما يأتي:

هدفت دراسة (Kordlouie et al., 2014) إلى قياس وتحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة القوائم المالية, وتناولت الدراسة عينة من الشركات المدرجة في بورصة طهران وبواقع (102) شركة خلال الفترة الممتدة من عام (2006 وحتى 2010) إذ استخدمت الدراسة في قياس مستوى التحفظ المحاسبي نموذج (Givoly & Hayn, 2000) ونموذج (Basu, 1997) بينما اعتمدت على نموذج (Bidel et al., 2008) في قياس جودة القوائم المالية, وتوصلت إلى وجود علاقة طردية بين التحفظ المحاسبي وجودة القوائم المالية أي كلما زاد مستوى التحفظ المحاسبي ينعكس إيجابياً على جودة القوائم المالية.

أما دراسة (جبار، 2017) هدفت الى الكشف عن مدى صحة ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العراقية عند القياس والإفصاح عن نتائج النشاط والمركز المالي وبيان تأثير ذلك على جودة التقارير المالية الصادرة عن تلك الشركات، وتناولت عينة من (25) شركة للفترة من عام 2010 وحتى 2014، إذ تم قياس التحفظ المحاسبي من خلال نموذج (Basu, 1997)، وتوصلت إلى أن غالبية الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تمارس التحفظ المحاسبي عند القياس والإفصاح عن نتائج النشاط والمركز المالي، فضلا عن وجود علاقة ارتباط طردية بين التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية.

في حين هدفت دراسة (علي، 2019) إلى اختبار أثر التحفظ المحاسبي غير المشروط على ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية، وتناولت عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية للفترة من (2015- 2017)، إذ استخدمت نموذج (Givoly & Hayn, 2000) في قياس التحفظ غير المشروط، وتوصلت إلى وجود علاقة عكسية ذو دلالة إحصائية بين التحفظ غير المشروط وإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية.

كما هدفت دراسة (Malau et al., 2020) إلى معرفة تأثير غموض الأرباح، وعدم تماثل المعلومات، على تكلفة رأس المال باستخدام التعقل (Prudence) كمتغير مُعدل، وتناولت عينة من شركات التصنيع المدققة والمدرجة في اندونيسيا والفلبين لفترة خمس سنوات من (2014-2018)، إذ تم قياس متغير التعقل باستخدام نموذج الاستحقاقات (Heckman, 1979) فضلاً عن نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية، بينما تم قياس متغير غموض الأرباح عن طريق نموذج (Bhattacharya et al., 2003). توصلت إلى أن التعقل يخفف من تأثير غموض الأرباح على تكلفة رأس المال وهوه ما يفسر العلاقة العكسية بين التعقل (التحفظ) وغموض الأرباح.

بينما هدفت دراسة (علي وحسين، 2023) إلى دراسة وتحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح بالتطبيق على عينة من المصارف العراقية، تناولت الدراسة القياس الكمي كأسلوب لقياس المتغيرات عبر تحليل محتوى القوائم المالية لـ (10) مصارف للفترة من 2010-2019، اعتمدت الدراسة في قياس التحفظ المحاسبي على أثنين من المقاييس الأول يستند إلى نسبة الاستحقاقات والثاني يستند إلى نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية (MTB)، أما إدارة الأرباح فتم قياسه من خلال نموذج جونز المعدل وكذلك نموذج ميلر. إذ توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط سلبية

ذات دلالة معنوية بين التحفظ المحاسبي وفق مقياس الاستحقاقات وإدارة الأرباح وفق مقياس جونز المعدل، في حين كانت علاقة التحفظ المحاسبي وفق مقياس (MTB) مع إدارة الأرباح وفق مقياس ميلر غير معنوية، وكان تأثير التحفظ المحاسبي في إدارة الأرباح تأثير سلبي وفق مقياس الاستحقاقات.

ومما سبق، تمثل الدراسات السابقة تراكماً معرفياً وتعد منطلقاً لإعداد البحث الحالي ليكون مكملاً لها، ويمكن تحديد مجالات الاختلاف بين البحث الحالي والدراسات السابقة وكما يأتي:

1. تم تطبيق مقياس كمي لغموض التقارير المالية لأول مره في البيئة العراقية والذي يعتمد على المجموع المتحرك من القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية.
2. أجرى البحث الحالي اختبار للعلاقة بين التحفظ غير المشروط وغموض التقارير المالية وهوه ما لم يتم التطرق اليه بشكل مباشر في دراسة سابقة سواء عربية أو أجنبية على حد علم الباحثان.
3. طبق هذه البحث على عينة من المصارف العراقية التي بلغت نسبتها 37% من مجتمع البحث بعد أن استبعد الباحثان باق المصارف التي ليس لديها بيانات مالية متكاملة، وإن جميع الشركات في العينة هي من القطاع نفسه (القطاع المصرفي) وهذا ما ينسجم مع بعض المقاييس التي اعتمدها هذه البحث والتي تشترط ان تكون شركات العينة من القطاع نفسه.

المحور الثاني: الإطار النظري للبحث

سيتناول هذا المحور شرحاً لكل من التحفظ المحاسبي غير المشروط وغموض التقارير المالية والعلاقة بينهما، وسيتم تقسيمه كالآتي:

2-1. التحفظ المحاسبي غير المشروط: سيتم تناول الجوانب المختلفة للتحفظ المحاسبي غير المشروط على النحو الآتي:

2-1-1. مفهوم التحفظ غير المشروط: أعاد مجلس معايير المحاسبة الدولية الإشارة الصريحة إلى التحفظ في إعلان الاتحاد المالي المنقح لعام (2018) بوصفه ممارسة التعقل عند إصدار الأحكام في ظل ظروف عدم التأكد، كما أشار المجلس للحاجة إلى التعقل في تقدير الأصول والالتزامات والعوائد المالية، بهدف ضمان أن تقوم الشركات بتقدير قيمة الأصول والخصوم على وفق المعايير المحاسبية القائمة والأخذ في الحسبان أي مخاطر محتملة (العبسي، 2023: 20). ووفقاً لبيان المفهوم رقم (2) لمجلس معايير المحاسبة المالية فإن التحفظ هو رد فعل عقلاني في مواجهة عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية (Hejranijamil et al., 2020: 181). يفهم من ذلك، أن مفهوم التحفظ لا يعني التقليل من قيمة الأصول أو قيمة الأرباح وإنما المقصود منه هو أنه عندما يوجد شك في قيمة معينة لأصل أو تدفق معين للإيراد فيجب في هذه الحالة اختيار القيمة الأقل لأنها ستكون القيمة الأكثر أماناً والأفضل حماية من المبالغة في قيمة أصول وأرباح الشركة (حسين، 2006: 33).

إذ يطلق على التحفظ غير المشروط أيضاً بالتحفظ السابق أو المستقل عن وقوع الأحداث والأنباء، وهذا يعني أن جوانب عملية المحاسبة تتحدد عند نشأت الأصول والالتزامات المثبتة بالتكلفة التاريخية في تاريخ الشراء (ليلو، 2014: 20)، كما إن التحفظ غير المشروط يعني تقليل القيمة الصافية للأصول أو الإفصاح عن أقل قيمة دفترية لأسهم المالكين (احمد، 2022: 421)، وينطوي التحفظ غير المشروط على التزام الشركة منذ البداية بالاعتراف في القيم الدفترية لصافي الأصول وبقيمة أقل من القيمة السوقية المتوقعة على مدار عمر هذه الأصول ولهذا السبب يسميه البعض بتحفظ الميزانية لأن له تأثير كبير على أرقام الميزانية (المشهداني وحميد، 2014: 365).

ومن الأمثلة على التحفظ غير المشروط الاعتراف الفوري بتكاليف البحث والتطوير للأصول غير الملموسة المكونة داخلياً والاندثار المعجل ومحاسبة الكلفة التاريخية للمشاريع ذات صافي القيمة الحالية الإيجابية (Hille, 2011: 9) (LaGore, 2008: 8-9).

لذلك كانت القرارات التي تبناها مجلس معايير المحاسبة الدولية (AISB) فيما تخص التحفظ غير المشروط هي فقط القرارات الخاصة بالقياس المحاسبي وليس الاعتراف وهذا أحد الاختلافات بين التحفظ المشروط وغير المشروط لأن التحفظ المشروط تكون قراراته متعلقة بالاعتراف وقد يلتقي التحفظ (المشروط – والتحفظ غير المشروط) في حالة وجود الأخبار السيئة (حماده، 2018: 23)، فالفرق الرئيس بين التحفظ غير المشروط والتحفظ المشروط هو أن الأول يستخدم فقط المعلومات المعروفة في بداية عمر الأصل في حين أن التحفظ المشروط يستخدم المعلومات التي يتم الكشف عنها عند تلقيها في فترات مستقبلية (Basu, 2005: 313).

2-1-2. خصائص التحفظ المحاسبي غير المشروط: إن التحفظ غير المشروط يشكل قيداً حاكماً ينبغي الأخذ به عند عملية القياس المحاسبي مما يحد من خطر فشل الشركات ومشاكل الوكالة، كما يعد كدرع ضد الانتهازية الإدارية (علي، 2023: 216). كما يؤدي التحفظ غير المشروط إلى خفض حالة عدم تماثل المعلومات بين فئات التعاقد المرتبطة بالشركة مما ينعكس إيجاباً على قيمة الشركة وتفادي الخطر من الازدواجية في نشر أو عدم نشر المعلومات المحاسبية من قبل الادارة، ويجنب الشركة تحمل التكاليف القضائية المحتملة التي قد تنتج عن تقييم الأصول بأكبر من قيمتها (أحمد، 2022: 16-17) (LaFond & Watts, 2008: 448).

3-1-2. أهداف التحفظ المحاسبي غير المشروط: يهدف التحفظ غير المشروط إلى تعزيز مصداقية التقارير المالية وزيادة مستوى الملاءمة للمعلومات المحاسبية، وعدم افلاس وانهيار الشركات وتلبية متطلبات المستخدمين بإعداد تقارير مالية متحفظة، وتخفيف حالة عدم التأكد للتكهنات والتوقعات المتعلقة في إعداد التقارير المالية لان التحفظ يعد أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي يتعرض لها المحاسب في إعداد التقارير المالية (صالح، 2022: 28).

4-1-2. سلبيات التحفظ غير المشروط: إن الزيادة في هذا التحفظ تؤثر سلباً على قيمة المعلومات المحاسبية (Leune, 2014: 32) مما يؤدي إلى تشويه وغموض التقارير المالية نظراً لتعارضه مع بعض المبادئ والفروض المحاسبية مثل مبدأ المقابلة والحياد خصوصاً بعد ظهور مفهوم القيمة العادلة (غالي، 2018: 30). كما انتقد Scott هذا التحفظ بأنه يعكر صفو المياه المحاسبية فهو يضعف إحساس المحاسب بالدقة ويعطيه إحساساً زائفاً بالأمان والاصلاح ويضعف فائدة نتائجه لأغراض التحليل والمقارنة والتنبؤ (Orthaus et al., 2023: 57).

2-2. غموض التقارير المالية: سيتم تناول الجوانب المختلفة لغموض التقارير المالية على النحو الآتي:

1-2-2. مفهوم غموض التقارير المالية: إذ عرَّف (Dempse et al., 2012: 451) غموض التقارير المالية بأنه استراتيجية أو سياسة الإفصاح المصممة من إدارة الشركات للتعتيم واخفاء الأداء المالي الحقيقي للشركة. بينما تتفق دراسة (Kerr, 2012: 3) مع (Bushee, 2012: 221) حول غموض التقارير المالية على أنها عدم توفر (توافر) المعلومات الخاصة بالشركة لمن هم خارج الشركة وبالتالي عدم قدرة المستخدمين الخارجين على اختراق سحابة الشركة ورؤية عملياتها وأنشطتها الأساسية. وبالتركيز على مفهوم غموض التقارير المالية فقد قدمت دراسة (علي، 2023: 733) تعريفاً

شاملاً وهو استراتيجية للإفصاح المحاسبي مصممه من قبل إدارة الشركة وينشأ نتيجةً للسلوك الانتهازي للإدارة بما يمكنهم من التأثير المتعمد على سياسة إعداد التقارير المالية وإدارة أنشطة الإفصاح، وينطوي الغموض على قدرة إدارة الشركة على اخفاء الأخبار السيئة أو المعلومات الجوهرية، وذلك من خلال التحكم في كمية ومحتوى المعلومات عن قصد والتلاعب في نتائج الأداء السيئ والتقييد أو تشويش الإفصاح من خلال الإيجاز في طريقة العرض واستخدام هيكل اللغة لصياغة تقارير مالية غامضة.

2-2-2. أنواع غموض التقارير المالية: يصنف هذا الغموض إلى نوعين (عبدالرحيم، 2022: 366) (عبدالونيس، 2020: 8)، **الغموض المتعمد** يعني عدم الوضوح في معلومات التقارير المالية بشكل مقصود وبتخطيط وتدبير مسبق من الإدارة وعادةً ما ينتج عن انتهاج الإدارة أساليب وطرق مختلفة للقياس والافصاح عن الأحداث والظواهر الاقتصادية نفسها بغرض إخفاء الحقائق أو طمسها وتزييف الواقع. **أما الغموض غير المتعمد** يعني عدم الوضوح والغموض في معلومات التقارير المالية بدون قصد وتدبير مسبق وعادةً ما ينتج عن عدم الدقة والتحفظ في عملية التقدير المحاسبي والتطبيق والتفسير المغلوط للسياسات المحاسبية المستخدمة في عملية التقدير والقياس الخاطئ لبنود التقارير المالية التي تخضع للتقدير المحاسبي والمبالغة في الإفصاح عن معلوماتها.

2-2-3. دوافع غموض التقارير المالية: يمكن عرض دوافع غموض التقارير المالية كما يأتي (النجار وبسيوني، 2023: 238) (الصاوي، 2022: 275)، الأول، دوافع مرتبطة بخصائص المديرين تعتمد هذه الدوافع على ترسيخ نظرية القوة الإدارية والسلطة الممنوحة للمديرين في اتخاذ القرارات التي تؤثر مباشرةً على سياسات الإفصاح وإعداد التقارير المالية، إذ إن هيكل الملكية الإدارية وقوة المديرين يعد سبباً هاماً لغموض التقارير المالية، كما تساهم مشاكل الوكالة وتعارض المصالح بشكل رئيس في زيادة مستوى الغموض من خلال قيام الإدارة بممارسات انتهازية لإخفاء الأخبار السيئة عن الأداء المالي للشركة. الثاني، دوافع مرتبطة بخصائص الشركة تتعدد الدوافع المرتبطة بخصائص الشركة مثل (حجم الشركة وعمر الشركة، والربحية والسيولة، والرافعة المالية، وهيكل الملكية، ونوع الصناعة)، إذ إن التنبؤات المستقبلية للمحللين الماليين تخلق ضغط على المديرين التنفيذيين لتحقيقها مما يزيد دوافعهم لممارسة سياسات انتهازيه تؤدي إلى غموض التقارير المالية للشركة.

2-2-4. مخاطر غموض التقارير المالية: يمكن تناول هذه المخاطر كالآتي:

1. **مخاطر انتشار ظاهرة عدم تماثل المعلومات:** يؤدي غموض التقارير المالية إلى زيادة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية (الإدارة) والأطراف الخارجية (أصحاب المصالح) إذ تكون الإدارة على معرفة ودراية تامة بحقيقة الأمور والأوضاع المالية بالشركة بينما تكون الأمور غامضة وغير واضحة بالنسبة للأطراف الخارجية (عبدالرحيم، 2022: 369). وإن التقارير المالية الأكثر غموضاً تعمل على إعاقة قدرة الدائنين على تقييم مخاطر الائتمان وبالتالي زيادة عدم تماثل المعلومات (Platikanova & Soonawalla, 2020: 11).
2. **مخاطر زيادة ممارسة إدارة الأرباح:** يعتمد هذا النهج على فرضية التعتيم الإداري التي يعني أن الشركات التي تدير الأرباح لديها تقارير سنوية مكتوبة عمداً لتكون أكثر صعوبة في الفهم من أجل إخفاء إدارة الأرباح عن المستثمرين، وإن الشركات التي لديها نتائج مالية سيئة وأقل استمرارية تقدم تقارير سنوية يصعب قراءتها (Pajuste et al., 2020: 1).

3. **زيادة مخاطر عدم التأكد:** يضيف الباحثان أيضاً مخاطر عدم التأكد كونها ترتبط بشكل إيجابي بغموض التقارير المالية للسببين الآتيين: أولاً تصبح فرص الإدارة لغموض الأرباح أكبر أثناء وبعد الفترات التي ترتفع فيها معدلات عدم التأكد، وذلك لأن عدم التأكد يعمل على زيادة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح الخارجيين. ثانياً، تؤدي حوافز الإدارة إلى دفع المديرين إلى ممارسة غموض الأرباح لأن تعويضات المديرين عادةً ما تكون مرتبطة بالأرباح نتيجة لذلك لا يستطيع المستثمرون الحصول بسهولة على المعلومات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية نتيجة غموض التقارير المالية (Jin et al., 2019: 1-2).

2-3. العلاقة بين التحفظ غير المشروط وغموض التقارير المالية: إن تطبيق التحفظ غير المشروط يعمل على توفير الموثوقية في التقارير المالية وذلك من خلال الإفصاح عن المعلومات في موعدها وزيادة مستوى شفافية الإفصاح وبالتالي الحد من غموض التقارير المالية، وإن ممارسة هذا التحفظ يقلل من رغبة مالك الشركة في التلاعب بالأرباح والتي ينتج عنها غموض التقارير المالية لسببين هما (Chen et al., 2007: 556):

1. إن ممارسة التحفظ يجعل الأخبار الجيدة أقل جودة والأخبار السيئة أقل سوءاً وهذا يعني أن التحفظ يقلل من تأثير الأخبار على أسعار الأسهم وبالتالي يقلل من فائدة إدارة الأرباح.
2. إن التحفظ يجعل الأمر أكثر تكلفة بالنسبة للمالك الحالي لتحفيز الوكيل على العمل ويجد المالك الحالي أنه من المرغوب فيه التقليل من الانخراط في إدارة الأرباح ويقوم المستثمرين بدمج ذلك بشكل عقلاني في السعر مما يؤدي إلى انخفاض مستوى غموض التقارير المالية.

إذ تناولت دراسة (محمد، 2022: 186) اختبار ما إذا كان يمكن تفسير التحفظ المحاسبي كاستجابة عقلانية للغموض وعدم التأكد، وتوصلت إلى أن قواعد القرار في ظل الغموض وعدم التأكد تضع وزناً للنتائج السلبية أكبر من النتائج الإيجابية بمعني إظهار الحذر وبالتالي يزيد التحفظ المحاسبي من قوة الأخبار السيئة التي تكون أكثر أهمية في ظل قواعد اتخاذ القرار الحذرة أي أن الشركات التي تواجه قدراً أكبر من الغموض تكون أكثر تحفظاً. وتتفق دراسة (علي، 2022: 17) بأن التحفظ يمثل رد فعل حكيم لعدم التأكد إذ يشير بالفعل إلى ارتباطه الوثيق بالحذر والذي ينصح به في مواجهة غموض التقارير المالية وذلك لأن الشركات التي تواجه الغموض من المرجح أن تبقى على قيد الحياة وتنجح عندما يتبع مديرها قواعد اتخاذ القرارات الحذرة بشكل مناسب.

أما دراسة (Fuad et al., 2023: 17) فقد أكدت أن التأثير الإيجابي للمخاطر والأثر السلبي للغموض على التحفظ المحاسبي لا يتأثر بالإفصاح عن حوكمة الشركات لأن حوكمة الشركات من الممكن أن تشتمل على بعض الآليات العلاجية التي تحد من سلوك الإدارة الذي يتسم بقصر النظر فضلاً عن ذلك، فإن تكلفة الدين فقط هي التي تزيد من تأثير الغموض والمخاطر على التحفظ المحاسبي جدير بالذكر فأن التأثير الإيجابي للمخاطر يكون بشكل أسرع من التأثير السلبي للغموض على التحفظ المحاسبي. كما ركزت دراسة (Ruch& Taylor, 2014: 28) على آثار التحفظ المحاسبي على التقارير المالية ومستخدميها، وتوصلت إلى أن التحفظ المحاسبي المشروط يرتبط سلباً باستمرارية الأرباح بينما التحفظ غير المشروط يسهل ممارسة إدارة الأرباح. وأضاف (Kothari et al., 2005: 165) يمكن للتحفظ المحاسبي أن يؤدي إلى ثبات الأرباح في ظل وجود اخبار جيدة مما ينعكس ذلك على التقارير المالية.

وفي الشأن ذاته، أشارت دراسة (عبدالحليم واخرون، 2022: 19) بأن التحفظ المحاسبي يمكن ان يقلل من جودة التقارير المالية لأنه يقلل من ملاءمة قيمة المعلومات من جانب، ومن جانب آخر فالتحفظ يمكن أن يزيد من جودة التقارير المالية لأنه يحد من ممارسة إدارة الأرباح ويقلل من عدم تماثل المعلومات. كما أشارت دراسة (عبدالخالق، 2023: 61) أنَ استخدام السياسات المحاسبية المتحفظة يساعد في تحسين جودة التقارير المالية ويقلل من السلوك الانتهازي للإدارة مما يزيد من موثوقية المعلومات المحاسبية. في حين إن دراسة (Yu, 2022: 7) أكدت أن سهولة قراءة التقارير المالية ترتبط طردياً بالتحفظ المحاسبي فعندما تتبنى الشركات ممارسات محاسبية أكثر تحفظاً فمن غير المرجح أن تقوم الشركات بالتعتيم على التقرير المالي، فضلاً عن ذلك فإن هذا الارتباط يكون أقوى عندما تكون حوافز المديرين أعلى. كما أكد (شهيد وعبس، 2018: 137) إن التحفظ يحقق منفعة للأطراف المتعاقدة من الإدارة والمساهمين والدائنين فهو يستخدم آلية لمقابلة عدم تماثل المعلومات ويحقق درجة عالية من الشفافية في إعداد التقارير المالية.

واخيراً تناولت دراسة (علي، 2019: 333) اختبار أثر التحفظ المحاسبي غير المشروط في ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية، ووجدت الدراسة أن تطبيق التحفظ غير المشروط يحد من ممارسة إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية (التدفقات النقدية التشغيلية، تكاليف الانتاج، المصروفات الاختيارية) في التقارير المالية.

المحور الثالث: الجانب التطبيقي للبحث

يتناول هذا المحور وصفاً للإجراءات التي سيتبعها الباحثان في الجانب التطبيقي من خلال توضيح مجتمع وعينة البحث وكذلك وصف لمكونات أداة البحث المستخدمة وأساليبه، والمعالجات الإحصائية التي اعتمد عليها في تحليل البيانات كما يتضمن قياس وتحليل لبيانات متغيرات البحث واختبار ومناقشة فرضياته، وذلك على النحو الآتي:

3-1. تحديد مجتمع وعينة البحث: تمثل مجتمع البحث الحالي بالمصارف المدرجة كافة في سوق العراق للأوراق المالية، وتم اختيار المصارف كمجتمع للدراسة الحالية لأنها أحد أهم القطاعات ولها دور كبير في نجاح او فشل الاقتصاد كما لهذا القطاع أهمية في تحريك عجلة النمو في الاقتصادات المحلية، فضلاً عن ذلك فالقطاع المصرفي العراقي يضم أكبر عدد من الشركات والبالغة نسبتها 35% من اجمالي الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، عليه تم تحديد هذه العينة وفق مجموعة معايير منها استمرار الشركات المصرفية بالإفصاح عن البيانات المالية للفترة المحددة دون انقطاع بحيث تتوافر كافة المعلومات اللازمة لاستكمال البحث التطبيقي لكامل السنوات فضلاً عن انتماء الشركات المختارة إلى القطاع المصرفي، ليتحدد بناءً على ذلك عينة مكونة من (17) مصرفاً تم اختيارها من هذا المجتمع بعد استبعاد المصارف التي ليس لديها بيانات مالية متكاملة للفترة المحددة، وعليه تمثلت الحدود الزمانية لهذه العينة بـ (10) أعوام امتدت من 2013 وحتى 2022 لتكون عدد المشاهدات التي اعتمدها هذه البحث (170) مشاهدة لكل (مصرف/ عام).

3-2. طرق قياس متغيرات البحث، تضمن هذا البحث متغيرين وتم قياسهما كالآتي:

1. **المتغير المستقل (التحفظ غير المشروط)**: تم قياسه من خلال نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية (BTM)، بالاتفاق مع دراسة (Biddle et al., 2013) فكلما كانت نتيجة نموذج القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية أقل من الواحد الصحيح دل ذلك على عدم وجود تحفظ غير مشروط،

أما إذا كانت نتيجة هذا النموذج أكبر من الواحد الصحيح دل على وجود تحفظ محاسبي مشروط، ويمكن قياسه وفق الآتي (علي، 2022: 26) (محمد، 2022: 46-47)

2. **المتغير التابع (غموض التقارير المالية)**، تم قياسه من خلال المجموع المتحرك من القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية، وحسب الخطوات الآتية (Andreou et al., 2022: 2181)

الخطوة الاولى: تحديد قيمة الاستحقاقات الكلية:

$$TACC_{it} = NI_{it} - OCF_{it} \quad \ldots\ldots\ldots (1)$$

إذ إن:

$TACC_{it}$= اجمالي الاستحقاقات للشركة i للسنة t.

NI_{it} = صافي الدخل قبل البنود غير العادية والاستثنائية (دخل التشغيل) للشركة i للسنة t.

OCF_{it} = التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية للشركة i للسنة t.

الخطوة الثانية: تقدير معادلة انحدار مقطعي حسب المعادلة الآتية:

$$TACC_{it}/Assets_{i,t-1} = \alpha_0(1/Assets_{i,t-1}) + \beta_1(\Delta REV_{it}/Assets_{i,t-1}) + \beta_2(PPE_{it}/Assets_{i,t-1}) + \varepsilon_{it} \ldots (2)$$

إذ إن:

$TACC_{it}/Assets_{i,t-1}$: الاستحقاقات الكلية مقسوماً على اجمالي الاصول للسنة السابقة.

$Assets_{i,t-1}$: اجمالي الاصول للشركة i للسنة السابقة t –1.

ΔREV_{it}: التغير السنوي في ايرادات الشركة i من السنة السابقة t–1 الى السنة الحالية t.

PPE_{it}: يشير إلى الأصول الثابتة الملموسة (ممتلكات والات ومعدات) للشركة i للسنة t.

$\alpha_0, \beta_1, \beta_2$: القيم المقدرة لمعلمات النموذج والتي تستخدم في تحديد قيمة الاستحقاق الاختيارية.

ε_{it}: يشير إلى بواق نموذج الانحدار.

الخطوة الثالثة: تحديد قيمة حسابات الاستحقاق غير الاختيارية حسب المعادلة الآتية:

$$NACC_{it} = \alpha_0(1/Assets_{i,t-1}) + \beta_1((\Delta REV_{it} - \Delta Reci_{it})/Assets_{i,t-1}) + \beta_2(PPE_{it}/Assets_{i,t-1}) + \varepsilon_{it} \ldots (3)$$

إذ إن:

$NACC_{it}$: حسابات الاستحقاق غير الاختيارية للشركة i للسنة t.

$\Delta Reci_{it}$: التغير السنوي في حسابات القبض (المدينون+ أوراق قبض)

الخطوة الرابعة: تحديد قيمة حسابات الاستحقاق الاختيارية وفقاً للمعادلة الآتية:

$$DISACC_{it} = TACC_{it} - NACC_{it} \ldots\ldots\ldots (4)$$

إذ إن:

$DISACC_{it}$: يشير إلى حسابات الاستحقاقات الاختيارية للشركة i للسنة t.

الخطوة الخامسة: **حساب المجموع المتحرك من القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية:** يتم جمع القيم المطلقة للاستحقاقات الاختيارية لكل شركة ولكل سنة خلال فترة ثلاث سنوات سابقة (t-1,t-2,t-3) لتحديد قيمة غموض التقارير المالية للسنة محل القياس (Yupeng Lin, 2014: 22)

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 65, Part (1): 223-239
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.65.1.13

$$OPACITY_{it} = AbsV(DISACC_{i,t-1}) + AbsV(DISACC_{i,t-2}) + AbsV(DISACC_{i,t-3}) \ldots (5)$$

إذ إن:

$OPACITY_{it}$: تشير إلى قيمة الغموض في التقارير المالية للشركة i وللسنة الحالية t.

$AbsV(DISACC_{i,t-1})$: القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية للشركة i للسنة t–1.

$AbsV(DISACC_{i,t-2})$: القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية للشركة i للسنة t–2.

$AbsV(DISACC_{i,t-3})$: القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية للشركة i للسنة t–3.

الخطوة السادسة: تحديد قيمة غموض التقارير المالية: كلما ارتفع المجموع المتحرك من القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية دل ذلك على وجود غموض في التقارير المالية لأن الشركات التي تتمتع بقيم مطلقة كبيرة باستمرار من الاستحقاقات من المرجح أن تدير أرباحها لإخفاء الأخبار السيئة، أما في حالة انخفاض هذه القيمة واقترابها من الصفر دل ذلك على عدم وجود أو انخفاض غموض التقارير المالية (Andreou et al., 2022: 2163) (السواح، 2022: 219).

3-3. قياس مستوى المتغيرات: تم قياس بيانات متغيرات الدراسة لكل مصرف/ سنة ومن ثم ايجاد الوسط الحسابي لكل مصرف على حده، والجدول رقم (1) يوضح نتائج القياس لمتغيرات البحث على مستوى كل مصرف.

الجدول (1): قياس مستوى متغيرات البحث لكل مصرف

ت	اسم المصرف	التحفظ غير المشروط	غموض التقارير المالية	ت	اسم المصرف	التحفظ غير المشروط	غموض التقارير المالية
1	اشور الدولي	0.381	0.270	10	الاتحاد العراقي	0.448	1.096
2	الخليج التجاري	0.374	0.340	11	بابل	0.244	0.490
3	التجاري العراقي	0.454	0.172	12	ايلاف الاسلامي	0.376	0.602
4	بغداد	0.831	0.531	13	كوردستان الدولي	0.978	1.507
5	الشرق الاوسط	0.350	0.781	14	الاهلي العراقي	0.633	1.194
6	العراقي الاسلامي	0.544	0.287	15	المتحد للاستثمار	0.314	0.402
7	المنصور للاستثمار	0.718	0.576	16	الموصل	0.306	0.496
8	الائتمان العراقي	0.568	0.274	17	الاستثمار العراقي	0.450	0.215
9	سومر التجاري	0.663	0.307		المتوسط الكلي	0.508	0.561

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان باعتماد برنامج (SPSS).

يوضح الجدول رقم (1) الوسط الحسابي لـ (10) سنوات لكل مصرف للتحفظ غير المشروط (X) أن المصارف عينة البحث كافة غير متحفظة، فيما عدا مصرف كردستان سجل قيمة (0.978) قريبة من الواحد الصحيح الذي يدل على التحفظ غير المشروط، أما فيما يخص غموض التقارير المالية (Y) فقد سجل كل من مصرف الاتحاد ومصرف كردستان ومصرف الأهلي مستويات مرتفعة من غموض التقارير المالية، في حين سجلت بقية المصارف مستويات أدنى، ومع ذلك تلك القيم تدل أيضاً على وجود مستويات من غموض التقارير المالية غير بسيطة.

4-3. اختبار التوزيع الطبيعي والأساليب المستخدمة: استند الباحثان على قيمة معامل الالتواء (Skewness) والتفلطح (Kurtosis)، لتحديد نوع الأدوات الإحصائية المعلمية واللامعلمية التي يمكن الاعتماد عليها في اختبار الفرضيات، وتبين بعد الاختبار أن قيم المتغيرات تقع ضمن المدى الخاص بمعامل الالتواء والتفلطح وعليه يمكن القول إن بيانات البحث تقترب لتكون موزعة توزيع طبيعي ولذلك يمكن اعتماد الأدوات الإحصائية المعلمية في اختبار فرضيات البحث.

الجدول (2): معاملات الالتواء والتفلطح

المتغير	معامل الالتواء	معامل التفلطح
التحفظ غير المشروط	0.337	2.284
غموض التقارير المالية	0.693	1.968

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان باعتماد برنامج (SPSS).

أستخدم الباحثان مقاييس الإحصاء الوصفي لتوصيف متغيرات البحث مثل (الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والحد الأدنى والأعلى) ومعامل ارتباط بيرسون، واختبار التباين F، واختبار T، والانحدار الخطي البسيط، من خلال برنامج (SPSS).

5-3. اختبار ومناقشة فرضية البحث:

H1. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتحفظ غير المشروط في غموض التقارير المالية للمصارف العراقية.

استخدام الباحثان معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) في قياس اتجاه وقوة العلاقة بين متغيرات البحث، إذ يظهر الجدول رقم (3) قيم معامل الارتباط كالآتي:

الجدول (3): قيم الارتباط بين المتغيرات

المتغير		غموض التقارير المالية Y
التحفظ غير المشروط X	**قيمة بيرسون**	0.466**
	المعنوية (Sig.)	0.000
غموض التقارير المالية Y	**قيمة بيرسون**	1
	المعنوية (Sig.)	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان باعتماد نتائج برنامج (SPSS)

يتبين من الجدول رقم (3) وجود علاقة معنوية إيجابية (طردية) بين التحفظ غير المشروط مع غموض التقارير المالية، أي كلما زاد التحفظ غير المشروط فإن ذلك سيرافقه ارتفاع في غموض التقارير المالية.

كما يمكن إعداد انموذج انحدار خطي بسيط لتقدير غموض التقارير المالية بدلالة التحفظ غير المشروط، وذلك لتحديد مدى تأثير الأخير في غموض التقارير المالية، ويمكن صياغة نموذج الانحدار كالآتي:

$$Y_{it} = \beta_0 + \beta 1\ X + \varepsilon_{it}$$

الجدول (4): تأثير التحفظ غير المشروط في غموض التقارير المالية

المتغير	R^2	Adjusted R^2	F	Sig.
التحفظ غير المشروط x	0.217	0.213	46.696	0.000
	المعامل الثابت (β0)	معامل الانحدار(β)	T	Sig.
	0.093	0.922	6.833	0.000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان باعتماد برنامج (SPSS).

يلاحظ من الجدول رقم (4) ثبات صحة معادلة الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (46.696) عند مستوى دلالة معنوية (5%)، مما يعني إمكانية تقدير غموض التقارير المالية بدلالة التحفظ المحاسبي غير المشروط، وهذا يؤكد صحة النموذج، بينما تشير قيمة (T) البالغة (6.833) عند مستوى دلالة معنوية (5%)، على معنوية تأثير التحفظ المحاسبي غير المشروط في غموض التقارير المالية، في حين تدل قيمة بيتا (β) الموجبة البالغة (0.922) على إيجابية هذا التأثير، أي كلما زاد مستوى التحفظ المحاسبي غير المشروط فإن ذلك سوف يعمل على زيادة مستوى غموض التقارير المالية، كما يشير معامل التحديد (R^2) البالغ (0.217) على أن التحفظ المحاسبي غير المشروط يفسر ما نسبته (21.7%) من التغيرات التي تحدث في غموض التقارير المالية، ويمكن تمثيل النموذج الرياضي لنتائج التأثير المستخرجة بالمعادلة الخطية ادناه:

$$Y_{it} = 0.093 + 0.922\ X + \varepsilon_{it}$$

بناءً على ما سبق، واعتماداً على النتائج الإحصائية التي تفسر معنوية معادلة الانحدار يمكن القول بقبول الفرضية الأولى H1 التي توفر اجابة مفادها (يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي غير المشروط في غموض التقارير المالية للمصارف العراقية).

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

يستعرض هذا المحور خلاصة ما تم التوصل إليه من استنتاجات بعد ما تم تناوله في الجانبين النظري والتطبيقي من البحث، فضلاً عن تناول أهم التوصيات الضرورية التي خرج بها هذه البحث مع الإشارة إلى الدراسات المستقبلية المقترحة:

4-1. الاستنتاجات:

1. يلعب التحفظ غير المشروط دوراً جوهرياً في تحسين بيئة المعلومات والمحافظة على رأس المال وتحقيق الاستقرار المالي لأنه يجنب الشركة اتخاذ قرارات ذات مخاطر عالية، فضلاً عن عدم وجود تعارض بين التحفظ والحياد والدليل على ذلك أنه تم إعادة تقديم التحفظ كجزء من الحياد إلى الإطار المفاهيمي عام 2018 بعد أن تم الغاءه في عام 2010.
2. تتعدد المفاهيم التي يتم استخدامها من الباحثين في مجال دراسة غموض التقارير المالية منها: غموض الافصاح، غموض المعلومات، غموض الشركة، غموض الأرباح، وعلى الرغم من تعدد هذه المسميات إلا أنها تتفق في مضمونها بعدم وضوح المعلومات وصعوبة فهمها من قبل اصحاب المصالح مما يؤدي إلى حالة من التخبط في اتخاذ القرارات المرتبة بالشركة.
3. بالنسبة للتحفظ غير المشروط فأن مصارف عينة البحث كافة غير متحفظة فيما عدا مصرف واحد فقط من مجموع (17) مصرف سجل لديه مستوى مرتفع من هذا التحفظ، بينما سجلت غالبية المصارف عينة البحث مستويات متدنية من غموض التقارير المالية ومع ذلك تدل تلك القيم المسجلة

أيضاً على وجود مستويات من غموض التقارير المالية غير بسيطة، بينما سجلت ثلاثة مصارف من مجموع (17) مصرف مستويات مرتفعة من هذا الغموض.

4. وجود علاقة معنوية إيجابية (طردية) بين التحفظ المحاسبي غير المشروط مع غموض التقارير المالية، أي كلما زاد التحفظ غير المشروط فإن ذلك سيرافقه ارتفاع في غموض التقارير المالية لأن التحفظ غير المشروط قد يكون سبباً في غموض التقارير المالية عند تطبيقه بطريقة غير عقلانية.
5. هناك تأثير معنوي للتحفظ غير المشروط في غموض التقارير المالية أي كلما زاد مستوى التحفظ غير المشروط فإن ذلك سوف يعمل على زيادة مستوى غموض التقارير المالية، لأن الشركات التي تمارس التحفظ غير المشروط بصورة مفرطة وغير عقلانية سينعكس أثر ذلك على التقارير المالية والأرقام الواردة بيها بحيث تصبح غامضة ولا تعبر عن حقيقة الأعمال.

4-2. التوصيات:

1. ينبغي العمل على زيادة فاعلية الدور الرقابي على إفصاحات الشركات للتحقق من شفافية التقارير المالية ومن كفاية مستوى التفصيل بها وكما ينبغي على أي شركة مخالفة بإعادة إصدار تقاريرها المالية وذلك لتفادي الآثار السلبية المحتملة لغموض التقارير المالية.
2. ضرورة الاهتمام بوضع ضوابط للإفصاح عن المعلومات في القوائم والتقارير المالية من أجل الحد من التلاعب في الأرباح وعدم تماثل المعلومات ومن ثم الحد من حالات غموض التقارير المالية التي يكون سببها الرئيس هو إدارة الأرباح داخل الشركة وتطوير التقارير المالية من خلال التركيز على تحسين مستوى الإفصاح والشفافية بها بحيث تعكس هذه التقارير حقيقة الأعمال.
3. ينبغي على المصارف العراقية المدرجة في سوق الأوراق المالية بالإفصاح عن مستوى تطبيق التحفظ غير المشروط ضمن الايضاحات المتممة للقوائم المالية من أجل زيادة شفافية التقارير المالية والتمسك بتطبيق التحفظ غير المشروط مع الاعتدال والموازنة في تطبيقه.
4. يوصي الباحثان بضرورة دراسة نفس العلاقة بين التحفظ غير المشروط وغموض التقارير المالية في بيئات مختلفة لمعرفة مدى اختلاف النتائج عند اختلاف البيئة التي طبقت بها، كما نوصي بضرورة دراسة (العلاقة بين التعقيد والغموض في التقارير المالية في ظل التعقل المحاسبي) لأن هذا الموضوع يقدم اضافة كبيرة في الأدب المحاسبي.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. احمد، نانسي محمد، (2022)، هل يؤثر التحفُّظ المحاسبي على العلاقة بين حوكمة الشركات والقيمة السوقية للمنشأة. مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، 11(1)، 418-449.
2. جبار، ناظم شعلان، (2017)، قياس مستوى ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العراقية وأثارها على جودة الابلاغ المالي في التقارير المالية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، (2) 7. 107-133.
3. حسين، احمد حسين علي، (2006)، كتاب القوائم المالية المحاسبية، المكتب الجامعي الحديث، جامعة الاسكندرية- مصر.
4. حماده، فرحان نحسن، (2018)، تأثير التحفظ المحاسبي في السلوك الاستثماري/ دراسة تحليلية في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد- العراق.

5. السواح، تامر إبراهيم، (2022)، علاقة التحفظ المحاسبي وغموض القوائم المالية بالتجنب الضريبي في ظل الدور المعدل للمسئولية الاجتماعية- دراسة تطبيقية على الشركات المصرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، 3(2)، 193-306.
6. شهيد، رزان & عبس، فاطمة محمد شريف، (2018)، قياس التحفظ المحاسبي وبيان أثره في جودة الأرباح المحاسبية" دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية". مجلة جامعة القدس للبحوث الاجتماعية. https://dspace.qou.edu/handle/194/1878.
7. صالح، رنا وليد خالد، (2022)، تأثير استراتيجية الاعمال في التحفظ المحاسبي وانعكاسه في قيمة الشركة/ دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت- العراق.
8. الصاوي، عفت أبوبكر محمد، (2022)، دراسة واختبار تأثير غموض التقارير المالية والخصائص التشغيلية على مخاطر انهيار أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، 3(1)، 263-328.
9. عبد الرحيم، محمد، ي، (2022)، دور التوسع في الإفصاح عن التقديرات المحاسبية في الحد من غموض التقارير المالية، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، 6(3)، 349-396.
10. عبدالحليم، ناصر محمد.، أبو الخير، مدثر طه السيد، الميهي، عادل عبد الفتاح مصطفى، ... ومحمد، (2022)، قياس التحفظ المحاسبي لعناصر القوائم المالية وأثره على جودة التقارير المالية في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية: مع دراسة تطبيقية. مجلة البحوث المحاسبية، 9(2)، 1-42.
11. عبدالخالق، احمد محمد، (2023)، أثر تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإعادة صياغة القوائم المالية ومردودها على جودة اعداد التقارير المالية-دراسة ميدانية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 14(1)، 34-76.
12. عبدالونيس، ايمان محمد، (2020)، قياس أثر تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS على العلاقة بين القدرة الإدارية وتعقد التقارير المالية في الشركات المتداولة بالبورصة المصرية. الفكر المحاسبي، 24(4)، 1-25.
13. العبسي، احمد ساجت سالم، (2023)، تأثير التحفظ المحاسبي على وفق (IFRS9) في القدرة الإدارية/ دراسة في عينة من المصارف العراقية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة بغداد- العراق.
14. علي، سجى عبدالكريم، (2022)، تأثير التحفظ المحاسبي على القيمة الاقتصادية المضافة وانعكاسه على ادارة الارباح/ دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت- العراق.
15. علي، سجى، حسين، سطم صالح، (2023) تأثير التحفظ المحاسبي على إدارة الأرباح دراسة في عينة من المصارف العراقية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية الاقتصادية، 4(2).
16. علي، عزيزة رزق محمود، ع. (2019)، أثر التحفظ المحاسبي غير المشروط على ممارسة ادارة الارباح الحقيقية-دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الاوراق المالية في مصر. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 10(العدد الثالث الجزء الثانى)، 290-342.

17. علي، نيفين صلاح، (2023)، أثر غموض التقارير المالية وجائحة فيروس كورونا على العلاقة بين ميول المستثمرين وخطر انهيار أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية. المجلة العلمية للبحوث التجارية. 51(4)، 717- 772.
18. غالي، أشرف أحمد محمد، (2018)، قياس أثر مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة: دليل تطبيقي من الشركات المدرجة بالمؤشر المصري EGX 100. الفكر المحاسبى، 22(8)، 1231-1300.
19. ليلو، رائد محمد علي، (2014)، أثر مستوى التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية/ دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. اطروحة دكتوراه في المحاسبة/ غير منشورة، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق.
20. محمد، دلال محمد إبراهيم، (2022)، التأثير المُعدل لحوكمة الشركات في علاقة الثقة الإدارية المفرطة بالتحفظ المحاسبي عبر لزوجة التكاليف (دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المسجلة بالبورصة المصرية). المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، 4(1)، 160-241.
21. محمد، س. س، (2022)، أثر التحفظ المحاسبي على الاستقرار المالي: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 58(18). 1-14.
22. المشهداني وحميد، بشرى نجم الدين عبد الله، & انمار محسن. (2014). قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة العلوم الادارية والاقتصادية 20(78) 359-359.
23. النجار، سامح محمد أمين وبسيوني، مروة محمد ماهر، (2023)، أثر العلاقة بين الثقة المفرطة للمديرين التنفيذيين وغموض التقارير المالية على خطر انهيار أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية: دليل تطبيقي. مجلة البحوث المحاسبية، 10(1)، 216-305.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Andreou, P. C., Lambertides, N., & Magidou, M., (2022), A critique of the agency theory viewpoint of stock price crash risk: The opacity and overinvestment channels. British Journal of Management. Vol. 34, 2158–2185.
2. Basu, S., (2005), Discussion of "Conditional and Unconditional Conservatism: Concepts and modeling". Review of Accounting Studies, 10, 311-321.
3. Bushee, B. J., (2012), Discussion of "Financial reporting opacity and informed trading by international institutional investors". Journal of Accounting and Economics, 54(2-3), 221-228.
4. Chen, Q., Hemmer, T., & Zhang, Y., (2007), On the relation between conservatism in accounting standards and incentives for earnings management. Journal of Accounting Research, 45(3), 541-565.
5. Dempsey, S. J., Harrison, D. M., Luchtenberg, K. F., & Seiler, M. J., (2012), Financial opacity and firm performance: the readability of REIT annual reports. The Journal of Real Estate Finance and Economics, 45, 450-470.
6. Fuad, F., Rohman, A., Yuyetta, E. N. A., & Zulaikha, Z., (2023), How risk and ambiguity affect accounting conservatism. Journal of Financial Reporting and Accounting.1985-2517.

7. Hejranijamil, M., Hejranijamil, A., & Shekarkhah, J., (2020), Accounting conservatism and uncertainty in business environments; using financial data of listed companies in the Tehran stock exchange. Asian Journal of Accounting Research, 5(2), 179-194.
8. Hille, J., (2011), Accounting Conservatism: The association Between Bondholder-Shareholder Conflicts Over Dividend Policy and Accounting Conservatism, The Effect on The Cost of Debt and The Influence of The Implementation of IFRS in 2005. Master Thesis in Accounting, Erasmus University Rotterdam.
9. Jin, J. Y., Kanagaretnam, K., Liu, Y., & Lobo, G. J., (2019), Economic policy uncertainty and bank earnings opacity. Journal of Accounting and Public Policy, 38(3), 199-218.
10. Kerr, J. N., (2012), The real effects of opacity: Evidence from tax avoidance. Columbia Business School Research Paper, (13-16).
11. Kothari, S.P., Leone, A.J. and Wasley, C.E., (2005), "Performance matched discretionary accrual measures", Journal of Accounting and Economics, Vol. 39 No. 1, pp. 163-197.
12. Kordlouie,H., Mohammadi,F., Naghshineh, N., & Tozandejani, M., (2014), Role of accounting conservatism on the quality of financial statements. International Journal of Business and Management, 9(1), 129.
13. Lafond, R., & Roychowdhury, S., (2008), Managerial ownership and accounting conservatism. Journal Of Accounting Research, 46(1).
14. LaGore, W. D. (2008). Conditional and unconditional conservatism following a financial reporting failure: An empirical study. Doctoral dissertation, The Florida State University.
15. Leune, H., (2014), The impact of the financial crisis on accounting conservatism in the Netherlands. Master Thesis in Accounting, Erasmus School of Economics. Erasmus University Rotterdam.
16. Orthaus, S., Pelger, C., & Kuhner, C., (2023), The Eternal Debate over Conservatism and Prudence: A Historical Perspective on the Conceptualization of Asymmetry in Financial Accounting Theory. Contemporary Accounting Research, 40(1), 41-88.
17. Pajuste, A., Poriete, E., & Novickis, R., (2020), Management reporting complexity and earnings management: evidence from the Baltic markets. Baltic Journal of Management, 16(1),47-69.
18. Platikanova, P., & Soonawalla, K., (2020), Who monitors opaque borrowers? Debt specialisation, institutional ownership, and information opacity. Accounting & Finance, 60(2), 1867-1904.
19. Ruch, G. W., & Taylor, G., (2015), Accounting conservatism: A review of the literature. Journal of Accounting Literature, 34(1), 17-38.
20. Yu, Z. (2022). Financial Report Readability and Accounting Conservatism. Journal of Risk and Financial Management, 15(10).
21. Malau, M., Murwaningsari, E., & Mayangsari, S., (2020), Prudence Measurement Is Moderating Earning Opacity, information asymmetry, and earning informativeness on cost of capital three factors model. International Journal of Business, Economics and Law, 21(5), 37-46.
22. Yupeng, Lin., (2014), Zombie lending, financial reporting opacity and contagion. Master Thesis in Accounting, National University of Singa-pore.